

Distr.: General
12 September 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٣٧ من جدول الأعمال المؤقت**

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

تقرير عن استخدام سلطة الالتزام وطلب إعانة للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية لسيراليون

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٣ ألف، الذي قررت فيه الجمعية، في جملة أمور، الإذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٢ ٥٣٧ ٠٠٠ دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية لسيراليون للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وطلبت إليه أن يقدم إلى الجمعية، خلال الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والسبعين، تقريراً عن استخدام سلطة الالتزام وعن تحديد الوفورات الممكنة والتدابير الإضافية بشأن الشفافية والمساءلة والكفاءة من حيث التكلفة في استخدام سلطة الالتزام. ويتناول التقرير مسألة استخدام سلطة الالتزام ويتضمن طلب تقديم إعانة قدرها ٢ ٨٩٩ ٥٠٠ دولار لتمكين المحكمة من مواصلة الاضطلاع بولايتها في عام ٢٠٢٠.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

** A/73/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - عملاً بالمادة ٣ من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، تُخصم المصروفات التي تتكبدها المحكمة من التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي، ويجوز للطرفين وللجنة الرقابة دراسة الوسائل البديلة لتوفير التمويل للمحكمة. ولا يزال هذا الترتيب التمويلي يشكل تحديات خطيرة لاستمرار استدامة المحكمة، وهو يهدّد التنفيذ الفعال لولايتها. ومنذ عام ٢٠١٥، لم تتلق المحكمة تبرعات كافية لعملياتها واضطرت إلى الاعتماد على الإعانات المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٢ - وعقب تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٧ (انظر S/2017/665 و S/2017/666)، طلب الأمين العام إلى الجمعية العامة إعانة قدرها ٨٠٠ ٩٣١ ٥ دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ للمحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون (A/72/384).

٣ - وبعدما نظرت الجمعية العامة في أحدث تقرير للأمين العام (A/73/379 و A/73/379/Corr.1) والتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/73/580)، أذنت للأمين العام، بموجب قرارها ٢٧٩/٧٣ ألف، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٥٣٧ ٠٠٠ دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للمحكمة عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وأيدت الجمعية أيضاً استنتاجات اللجنة الاستشارية وتوصياتها، وطلبت إلى الأمين العام كفالة أن تواصل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين تقديم الدعم اللوجستي والإداري إلى محكمة تصريف الأعمال المتبقية، على أساس استرداد التكاليف، حسب الاقتضاء، ودون المساس بولاية أي من هذين الكيانين. وشجعت الجمعية أيضاً جميع الدول الأعضاء على تقديم الدعم الطوعي لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية. وإضافة إلى ذلك، أعربت الجمعية العامة عن بالغ القلق إزاء الحالة المالية السيئة التي تواجه محكمة تصريف الأعمال المتبقية وطلبت، في هذا الصدد، إلى الأمين العام أن يضاعف جهوده لالتماس التبرعات، بسبل منها توسيع قاعدة الجهات المانحة وإجراء مشاورات منتظمة مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، وأن يطبق نهجاً مبتكرة لجمع الأموال. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها، خلال الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والسبعين، تقريراً عن استخدام سلطة الالتزام، وعن تحديد الوفورات المحتملة والتدابير الإضافية المتعلقة بالشفافية والمساءلة والكفاءة من حيث التكلفة في استخدام سلطة الالتزام، وعن الجهود المبذولة لالتماس التبرعات. وبناء على ذلك، يتناول هذا التقرير استخدام سلطة الالتزام الممنوحة للمحكمة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ وتمويل المحكمة في المستقبل.

٤ - وفي وقت صياغة هذا التقرير، بلغت المساهمات والتعهدات الوحيدة التي تلقتها محكمة تصريف الأعمال المتبقية خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى تموز/يوليه ٢٠١٩ ما قدره ٣٢٥ ٣٠٢ دولارات، بما في ذلك مبلغ قدره ١٤٧ ٧٢٧ دولاراً مخصص للأنشطة القضائية المضطلع بها في عام ٢٠١٨ و/أو عام ٢٠١٩. وتجدد الإشارة إلى أن النفقات المتوقعة لعام ٢٠١٩ وبالبالغة ٥٥٨ ٥٣١ ٢ دولاراً تشمل اعتماداً جزئياً لتغطية الأنشطة القضائية التي قد تحدث خلال الأشهر المتبقية من عام ٢٠١٩. وفي حالة حدوث أنشطة قضائية أخرى خلال هذه الفترة، فقد يلزم حينئذ توفير موارد إضافية.

٥ - ولا توجد حالياً أي تعهدات تتعلق بتقديم تبرعات لعام ٢٠٢٠ والتوقعات محدودة جداً بأن يجري القطع بتعهدات من هذا القبيل، وهذا على الرغم من الجهود المكثفة التي بذلها الأمين العام وحكومة

سيراليون والدول الأعضاء في لجنة الرقابة وكبار مسؤولي المحكمة لجمع التبرعات. ولذلك، لن تتوفر للمحكمة أموال كافية من التبرعات تمكنها من مواصلة عملياتها في عام ٢٠٢٠، في حين تبلغ احتياجات المحكمة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ ما قدره ٥٠٠ ٨٩٩ ٢ دولار.

٦ - وبناء عليه، أبلغ الأمين العام، في رسالته المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٩ (S/2019/637)، مجلس الأمن أنه لن تتوفر لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية تبرعات كافية لتستمر في عملها بعد عام ٢٠١٩. وأعرب عن اعتزامه تقديم اقتراح إلى الجمعية العامة بتغطية تكاليف المحكمة لعام ٢٠٢٠ من خلال منح إعانة في إطار الميزانية البرنامجية.

٧ - وأبلغت رئيسة مجلس الأمن الأمين العام، في ردها المؤرخ ٦ آب/أغسطس ٢٠١٩ (S/2019/638)، بأن أعضاء المجلس أحاطوا علماً باعتزام الأمين العام المعرب عنه في رسالته المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه.

ثانياً - الخلفية التاريخية

٨ - أنشئت محكمة تصريف الأعمال المتبقية بموجب الاتفاق المبرم في آب/أغسطس ٢٠١٠، بموافقة مجلس الأمن بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون. وتتمثل ولاية المحكمة في أداء المهام المتبقية الأساسية للمحكمة الخاصة لسيراليون. وقد أنشئت المحكمة الخاصة لسيراليون بموجب اتفاق أبرم في عام ٢٠٠٢ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣١٥ (٢٠٠٠)، الذي أناط فيه المجلس بالأمين العام مهمة التفاوض بشأن إبرام اتفاق مع حكومة سيراليون لإنشاء محكمة خاصة مستقلة يكون هدفها الأساسي محاكمة الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وكذلك الجرائم الخاضعة لقانون سيراليون ذي الصلة والمرتبكة ضمن أراضي سيراليون. وأصدرت المحكمة الخاصة لسيراليون لوائح اتهام في حق ١٣ فرداً. وتوفي ثلاثة أشخاص من المتهمين ولا يزال أحدهم طليقاً. وأدين التسعة الآخرون، ومنهم تشارلز غانكاى تايلور، رئيس ليبيريا السابق، وحُكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين ١٥ و ٥٢ سنة.

٩ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أُغلقت المحكمة الخاصة لسيراليون بعد إنجاز ولايتها، ونقلت مهامها المتبقية إلى محكمة تصريف الأعمال المتبقية. وتشمل هذه المهام الهامة والجارية ما يلي: الإشراف على تنفيذ الأحكام؛ وإعادة النظر في الأحكام الصادرة بالإدانة والبراءة؛ وإجراء الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة؛ وتوفير الحماية والدعم للشهود والضحايا؛ وتعهد محفوظات المحكمة الخاصة لسيراليون ومحفوظات محكمة تصريف الأعمال المتبقية نفسها وحفظها وإدارتها؛ والاستجابة لطلبات السلطات الوطنية للحصول على الأدلة وفي ما يتعلق بالمطالبات بالتعويض؛ وتوفير محامي الدفاع والمساعدة القضائية من أجل تسيير الدعاوى المعروضة على محكمة تصريف الأعمال المتبقية؛ ومنع المحاكمة مرتين على الجرم ذاته عن طريق رصد الدعاوى المعروضة على المحاكم الوطنية. وإضافة إلى ذلك، لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية سلطة محاكمة الشخص الهارب الأخير، جوني بول كوروما، إذا كان لا يزال حياً وإذا لم تُحلّ قضيته إلى إحدى المحاكم الوطنية المختصة.

١٠ - وبدأت محكمة تصريف الأعمال المتبقية مزاولة أعمالها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ولها مقعد مؤقت في لاهاي، ومكتب فرعي في فريتاون لمواصلة الشهود وحمايتهم وتنسيق مسائل الدفاع. ووفقاً للمادة ٦ من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون، سيظل الترتيب الحالي المتعلق بمكان المحكمة ساري المفعول إلى أن توافق الأمم المتحدة وحكومة سيراليون على خلاف ذلك.

ثالثاً - التقدم المحرز حتى الآن

ألف - هيكل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون ونظمها

١١ - في الجلسة العامة الخامسة لقضاة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، التي عقدت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، انتخب القضاة القاضي جون كاماندا من سيراليون رئيساً لفترة عامين. وهو يخلف القاضي ريناتي وينتر من النمسا التي شغلت منصب الرئيسة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وانتخب القضاة أيضاً القاضي تيريزا دوهرتي من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية نائبة للرئيس، والقاضي بيير بوتيه من كندا قاضياً لطعون الموظفين. ومن بين المسائل التي ناقشها القضاة التقدم الذي أحرزته الأفرقة العاملة المعنية بالأخلاقيات ومراجعة الأحكام وتعديلات القواعد واعتمدوا تعديلاً للمادة ٦ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية في ما يتعلق بإجراءات تعديل القواعد.

١٢ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، اعتمد رئيس محكمة تصريف الأعمال المتبقية التوجيه العملي بشأن مراجعة الأحكام، الذي قدمه فريق عامل من القضاة. ويحدد التوجيه العملي الإجراءات والمعايير المطبقة على التماسات مراجعة الأحكام النهائية من قبل المدعية العامة أو الشخص المدان/الأشخاص المدانين بموجب المادة ٢٢ من النظام الأساسي لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية.

١٣ - وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠١٩، أصدرت رئيسة قلم محكمة تصريف الأعمال المتبقية القواعد المعدلة المنظّمة لاحتجاز الأشخاص رهن المحاكمة أو الاستئناف أمام محكمة تصريف الأعمال المتبقية أو احتجازهم بناء على أمر منها ("قواعد الاحتجاز المعدلة"). وتحل تلك القواعد المعدلة محل القواعد المنظّمة لاحتجاز الأشخاص قيد المحاكمة أو الاستئناف أمام المحكمة الخاصة لسيراليون أو المحتجزين لأسباب أخرى بإذن من المحكمة الخاصة لسيراليون، التي يرجع آخر تعديل لها إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٥، وتُطبق مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال لدى محكمة تصريف الأعمال المتبقية. وتكيف قواعد الاحتجاز المعدلة قواعد الاحتجاز لعام ٢٠٠٥ وفق السياق الجديد لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية ولقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للمعدلة لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١٧٥/٧٠. وأصدرت رئيسة قلم المحكمة قواعد الاحتجاز المعدلة عملاً بالمادة ٣٣ (جيم) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، بعد التشاور مع المدعية العامة ووكيل الدفاع الرئيسي، وبناء على موافقة من رئيس المحكمة.

١٤ - ولا يزال استعراض اتفاق الدولة المضيفة المبرم بين المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون وهولندا جارياً. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قدمت المحكمة إلى وزارة خارجية هولندا تعليقاتها على مشروع منقّح للاتفاق المعدّل للدولة المضيفة. وعند الانتهاء من عملية الاستعراض، سيحل اتفاق الدولة المضيفة المنقّح محل اتفاق الدولة المضيفة المؤقت المعمول به حالياً.

باء - أنشطة محكمة تصريف الأعمال المتبقية

١٥ - تواصل محكمة تصريف الأعمال المتبقية الاضطلاع بالمهام المتبقية الجارية للمحكمة الخاصة لسيراليون. وتشمل تلك المهام حماية الشهود والإشراف على تنفيذ الأحكام ورصد الإفراج المبكر المشروط والاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات والأدلة الواردة من سلطات الادعاء الوطنية، وإدارة المحفوظات وحفظها. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المحكمة من وقت لآخر بإجراءات قضائية وإدارية مخصصة. ويقدم الفرع التالي لمحة عامة عن تلك الأنشطة.

١ - حماية الضحايا والشهود

١٦ - عملاً بالمادة ١٨ من النظام الأساسي لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية، يواصل مكتب حماية ودعم الشهود والضحايا الرصد والدعم الفعالين لأكثر من ١٠٠ شاهد في سيراليون، فضلاً عن الشهود الموجودين خارج سيراليون، ويحتفظ بمعلومات مستكملة عن الشهود عن طريق الاتصال بهم بصورة منتظمة. ويواصل المكتب تنفيذ تدابير وقائية، من قبيل تغيير مكان الإقامة، وتوفير الرعاية الاجتماعية والمساعدة الطبية للشهود المستضعفين. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل المكتب اتصالاته مع السلطات والوكالات المختصة التي تقدم الدعم إلى شهود المحكمة. وخلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨، واصل المكتب، الموجود في فريتاون، عمليات رصده على الصعيد الوطني عقب إجراء الانتخابات في سيراليون وليبيريا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أثارت شائعات في وسائل الإعلام الاجتماعية حول الإفراج المزعوم عن تشارلز غانكاى تايلور من السجن مخاوف بين الشهود في سيراليون وليبيريا، تعيّن على المكتب تبديدها. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، نُقل إلى خارج منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية شخص معرض للخطر بسبب تعاونه مع مكتب المدعية العامة إثر التشاور والتنسيق مع المدعية العامة وشاهد خبير. وفي إطار التزامه بتقييم حجم المهام المتبقية المتعلقة بالشهود، المكتب بصدد إجراء تقييم إضافي للتهديدات بمساعدة شاهد خبير، لاستعراض نطاق وطبيعة حماية ودعم الشهود المطلوبين في غضون السنتين المقبلتين أو السنوات الثلاث المقبلة.

٢ - الإجراءات القضائية والإدارية

١٧ - تواصل محكمة تصريف الأعمال المتبقية اتخاذ إجراءات قضائية وإدارية شتى، بما في ذلك النظر في طلبات الإفراج المشروط.

١٨ - وفي آذار/مارس ٢٠١٩، تلقت رئيسة قلم المحكمة ووكيل الدفاع الرئيسي طلباً من محامي أحد الأشخاص المدانين، العامل مجاناً من أجل الصالح العام، يلتمس فيه إعادة النظر في حالة العوز الجزئي لذلك الشخص المدان. وتجرى مشاورات مع وكيل الدفاع الرئيسي من أجل توضيح الإجراء الواجب تطبيقه في التعامل مع طلب من هذا القبيل. وسيتم البت في كيفية التعامل مع هذه المسألة بعد إتمام المشاورات الجارية.

١٩ - ولا يزال السيد جوني بول كوروما، وهو شخص أصدرت المحكمة الخاصة لسيراليون في حقه لائحة اتهام، طليقاً ولا يزال وضعه غير واضح. ومع أن إفادة أدلي بها أثناء المحاكمة تشير إلى أنه قد يكون متوفياً، تروج شائعات بين حين وآخر بأنه قد لا يزال على قيد الحياة. إلا أنه لم يتم التثبت من صحة أي من هذه الشائعات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، انتقلت المدعية العامة إلى فريتاون لبحث مسائل متصلة بالسيد كوروما. وأجرت المدعية العامة، خلال زيارتها، مناقشات مع المدعية العامة ووزيرة العدل في سيراليون، بريسيل شوارتز، وغيرها من المسؤولين. وقامت المدعية العامة أيضاً بأنشطة توعية في بو وماترو جونج، حيث عقدت لقاءات مفتوحة وخاطبت منظمات المجتمع المدني والجهات صاحبة المصلحة في المجتمع المحلي بشأن أهمية دعم تطبيق نظام الإفراج المشروط في المحكمة، وهو نظام يجري العمل به حالياً في حالة السجين أليو كوندووا، وهو ثاني سجين يستفيد من الإفراج المشروط.

٢٠ - وسيصبح سجين ثالث، أوغوستين غباو، مؤهلاً لتقديم طلب للإفراج المشروط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، إذ سيكون آنذاك قد أكمل الثلاثين من عقوبته الممتدة على ٢٥ سنة. وعملاً

بالمادة ١٢٤ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية، يصبح كل سجين مؤهلاً لتقديم طلب للإفراج المشروط بعد قضاء ما لا يقل عن ثلثي مدة عقوبته الأصلية. وقد حارب السيد غباو باسم الجبهة المتحدة الثورية. وأدين بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وحُكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ عاماً مع احتساب المدة التي قضاها في الاحتجاز منذ أن اعتقل بأمر من المحكمة الخاصة لسيراليون في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. واستناداً إلى الإجراءات المنصوص عليها في التوجيه الإجرائي للإفراج المشروط للإفراج المبكر المشروط عن الأشخاص الذين أدانته المحكمة الخاصة لسيراليون والتجربة السابقة للمحكمة في تنفيذ إجراءات الإفراج المشروط، تشير التقديرات إلى أنه إذا تقدم السيد غباو بطلب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ستكتمل العملية بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.

٢١ - وكانت هناك مؤشرات تدل على أن أحد سجناء محكمة تصريف الأعمال المتبقية يتخذ خطوات لالتماس إعادة النظر في الحكم الصادر في حقه. ولذلك، ثمة احتمالات أكبر مقارنةً بالسنوات الماضية بأن تتلقى المحكمة طلباً بإعادة النظر في عام ٢٠٢٠، عملاً بالمادة ٢٢ من النظام الأساسي لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية، التي تنص على أنه "إذا اكتشفت واقعة جديدة لم تكن معروفة وقت النظر في الدعوى المعروضة على المحكمة الخاصة أو الدائرة الابتدائية أو دائرة الاستئناف في محكمة تصريف الأعمال المتبقية وربما كانت عاملاً حاسماً في التوصل إلى القرار، يجوز للشخص المدان أو للمدعي العام أن يقدم طلباً لإعادة النظر في الحكم".

٢٢ - وتجري مشاورات مع إحدى الدول بشأن أحد الشهود الذي غيّر مكان إقامته. وتثير هذه المسألة مسائل قانونية معقدة قد تفضي إلى إجراءات تغيّر إفادات الشهود.

٣ - الإشراف على تنفيذ الأحكام القضائية

٢٣ - تتولى محكمة تصريف الأعمال المتبقية، عملاً بالمادة ٢٣ من نظامها الأساسي، مسؤولية الإشراف على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في حق الأشخاص الذين أدانته المحكمة الخاصة لسيراليون. وتحتجز المحكمة حالياً ستة مدانين: أحدهم السيد تاييلور في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وخمسة في رواندا.

٢٤ - ويواصل قلم المحكمة ومكتب الدفاع إقامة اتصالات وثيقة مع السلطات في المملكة المتحدة ورواندا في ما يتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في حق سجناء المحكمة الخاصة لسيراليون، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالزيارات الأسرية، وظروف احتجاز المدانين، وتقديم المساعدة القضائية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سّرت رئيسة القلم ومكتب الدفاع زيارات المدانين من قبل محاميهم وأفراد أسرهم في رواندا والمملكة المتحدة. وأصدرت المملكة المتحدة تأشيرات دخول متعدد لفائدة أسرة السيد تاييلور لغرض الزيارات العائلية.

٢٥ - وتواصل سلطات الرصد المستقلة أيضاً إجراء عمليات تحقق سنوية بشأن ظروف احتجاز الأفراد الذين أدانته المحكمة الخاصة لسيراليون. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، زارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر سجناء المحكمة في رواندا، وقدمت إلى رئيس المحكمة تقريراً سرياً عن هذه الزيارة في شباط/فبراير ٢٠١٩. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قامت اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة بزيارة السيد تاييلور في المملكة المتحدة وقدمت إلى رئيس المحكمة تقريراً سرياً عن هذه الزيارة في آذار/مارس ٢٠١٩.

٢٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أجرت رئيسة القلم زيارتها السنوية إلى رواندا من أجل الإشراف على تنفيذ الأحكام القضائية. وخلال هذه الزيارة، أجرت مشاورات مع السلطات الرواندية بشأن التعاون ومسائل أخرى. ونوقشت أيضاً ادعاءات السجناء بشأن سوء معاملة السلطات الرواندية لهم. وكانت تلك الادعاءات تتصل أساساً بالتغييرات في إجراءات السجن المتعلقة بالطعام المقدم داخل السجن، ونقل السجناء من سجن مبانغا للحصول على الرعاية الطبية في كيغالي. وبحث ضباط السجن الروانديون ومستشار سجن محكمة تصريف الأعمال المتبقية المسائل التي تمت إثارتها. وأطلع المحامي العامل مجاناً من أجل الصالح العام على التدابير المتخذة للنظر في شكاوى السجناء. وقام مستشار السجن بزيارة أخرى إلى رواندا في تموز/يوليه ٢٠١٩.

٢٧ - وفي آذار/مارس ٢٠١٩، زار مستشار سجن محكمة تصريف الأعمال المتبقية السيد تاييلور في المملكة المتحدة واجتمع بسلطات السجن. وقامت وكالة الدفاع الرئيسية بزيارة قانونية إلى السيد تاييلور في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٢٨ - ولا يزال السيد كونديوا، بعد إطلاق سراحه المبكر المشروط، قضاء ما تبقى من مدة عقوبته في مجتمعه المحلي في بو سيرياليون. وأجرى مكتب الدفاع ومكتب المسجل عمليتي تفتيش عشوائية في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٩ من أجل رصد امتثال السيد كونديوا لأحكام الإفراج المشروط التي فرضها رئيس محكمة تصريف الأعمال المتبقية، والتأكد من ذلك الامتثال. وكانت نتائج الزيارتين مرضية.

٤ - تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية وتعاون الدول

٢٩ - واصلت محكمة تصريف الأعمال المتبقية تلقي طلبات المساعدة من السلطات الوطنية والاستجابة لها. ومنذ إنشاء هذه المحكمة، حصل ما لا يقل عن ٣٣ من هذه الطلبات، بما في ذلك ٦ طلبات مقدمة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، على استجابة كاملة عن طريق قلم المحكمة ومكتب المدعية العامة. وتتعلق الطلبات بالحصول على معلومات عن أفراد متهمين بالتورط في جرائم متصلة بالحرب خلال النزاعين اللذين دارت رحاهما في سيراليون وليبيريا والذين يقيمون الآن في مناطق تخضع لولاية السلطة مقدّمة الطلب بعد تقديم طلب للجوء أو للحصول على وضع قانوني آخر.

٣٠ - وبالإضافة إلى ذلك، تلقت المحكمة في أيار/مايو ٢٠١٩ طلباً في إطار تعاون الدول من أجل استجواب خمسة مدانين تتعلق لتتمكن السلطة المقدّمة للطلب من تنفيذ الإجراءات القضائية الوطنية، كجزء من تحقيق في جرائم حرب. ويتمثل الطلب في الاستماع إلى أقوال المدانين المعنيين المحتجزين لدى المحكمة. وتنشاور المحكمة مع الدولة في ما يتصل بطلبها، وفقاً للتوجيه الإجرائي المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥ والمتعلق بالإجراء الواجب اتخاذه عقب تلقي طلب بأخذ تصريح من شخص محتجز لدى محكمة تصريف الأعمال المتبقية لسيراليون. وأخذاً في الاعتبار الطابع المعقد للمسائل المعنية، يُرتقب أن تنتهي العملية التشاورية في الربع الثالث من عام ٢٠١٩.

٣١ - والتقى رئيس محكمة تصريف الأعمال المتبقية ونائبة الرئيس في فريتاون في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩ في وقت كانت فيه نائبة الرئيس في مهمة لدى السلطة القضائية لسيراليون (دون أي تكلفة تتحملها محكمة تصريف الأعمال المتبقية). وكان هذا الاجتماع فرصة لإجراء مشاورات وجهاً لوجه بشأن مسائل متصلة بعمل رئاسة محكمة تصريف الأعمال المتبقية ومسائل أخرى. واجتمع الرئيس ونائبة الرئيس أيضاً برئيس القضاة في سيراليون، ديزموند باباتوندي إدواردز، وهو أيضاً أحد قضاة محكمة تصريف الأعمال المتبقية، من

أجل مناقشة مسائل متصلة بالتعاون مع السلطة القضائية لسيراليون حسب الاقتضاء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وتموز/يوليه ٢٠١٩، شاركت رئيسة القلم بصفتها خبيرة في مؤتمر لبناء القدرات مع رؤساء المحاكم في بيليسي، دون أن تتحمل المحكمة أي تكاليف عن ذلك. وكان المؤتمر يهدف إلى تحسين إدارة المحاكم في جورجيا. وتولت رئيسة القلم أيضاً مهمة مدربة لمديري المحاكم خلال زيارتها.

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، تلقى قلم المحكمة ومكتب المدعية العامة طلبات للحصول على معلومات أو مساعدة من باحثين في مشاريع أكاديمية وإعلامية واستجاباً لها.

٥ - تعهد المحفوظات وإدارة المحكمة

٣٣ - لا يزال تعهد محفوظات المحكمة الخاصة لسيراليون ومحكمة تصريف الأعمال المتبقية جارياً. ويستمر تعهد المحفوظات الأصلية في وكالة المحفوظات الوطنية الهولندية في لاهاي. وواصل موظفو المحفوظات عملهم من أجل إتمام عملية حفظ جميع وثائق وبيانات المحكمة الخاصة لسيراليون. وتشغل المحفوظات المادية لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية ما يقرب من ٦٠٠ متر خطي من السجلات الورقية، وتشغل المحفوظات الرقمية نحو ١٣,٤ تيرابايت. وبالإضافة إلى ذلك، تشغل التسجيلات السمعية البصرية الأصلية لجميع الإجراءات القضائية، المخزنة في وكالة المحفوظات الوطنية الهولندية، حوالي ١٥٠ تيرابايت.

٣٤ - وعلى الرغم من كون جميع فهرس المحفوظات الشامل واستعراضه النهائي مهمة تستهلك عمالة كثيفة ومهمة مستمرة، فقد تم إحراز تقدم كبير في هذا الصدد. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، أعاد موظفو المحفوظات تنظيم عملهم وأعطوا الأولوية لاستعراض سجلات الأجهزة القضائية للمحكمة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٣ ألف. وانتهى استعراض سجلات مكتب الدفاع في حزيران/يونيه ٢٠١٩. وبدأ استعراض سجلات مكتب المدعية العامة ورقمنتها في تموز/يوليه ٢٠١٩، ومن المتوقع أن يكتمل هذا العمل في آذار/مارس ٢٠٢٠. وتم تعليق تقدير حجم سجلات قلم المحكمة إلى حين إحراز تقدم ملموس في إتمام استعراض السجلات القضائية. والمشاورات جارية مع دولتين من أجل تقديم المساعدة المالية بهدف إتاحة نسخة من المحفوظات العامة الأصلية في سيراليون. وبالتشاور والتنسيق مع الخبراء ذوي الصلة من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية، يجري تقييم محفوظات المحكمة السمعية البصرية المخزنة في المعدات التي تقترب من نهاية مدة صلاحيتها، وكذلك الحفظ الرقمي للمحفوظات، والتحديث التكنولوجي لتلبية احتياجات المحكمة المتعلقة بترحيل البيانات إلى الخادم Vblock. ويتوقع أن تكتمل هذه العملية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٦ - الإرث والتنوعية

٣٥ - يمثل الحفاظ على إرث المحكمة الخاصة لسيراليون عنصراً مهماً من عمل محكمة تصريف الأعمال المتبقية، التي تسعى أيضاً إلى المساهمة في تطوير العدالة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، يواصل قضاة محكمة تصريف الأعمال المتبقية المشاركة في الأنشطة الخارجية الرامية إلى تعزيز إرث المحكمة الخاصة لسيراليون وإبراز دور محكمة تصريف الأعمال المتبقية. ويقوم القضاة بذلك دون أن تتكبد محكمة تصريف الأعمال المتبقية أي تكلفة. وقد نوقشت مجدداً خلال الاجتماع العام الخامس للقضاة المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ مسألة التزام القضاة الثابت بترسيخ إرث المحكمة الخاصة لسيراليون ورغبتهم في تحقيق ذلك. وكان الاجتماع العام الخامس مناسبة أيضاً للإعلان الأولي عن مصنف للسوابق القضائية للمحكمة الخاصة لسيراليون أمام

قضاة محكمة تصريف الأعمال المتبقية. وسيتم إطلاع العموم على المصنف في فريتاون وفي لاهاي بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وسيكون متاحاً في شكل إلكتروني. وسيكون أداة قيمة للمتخصصين في القانون والباحثين وعموم الناس تتيح لهم الاطلاع على قرارات المحكمة الخاصة لسيراليون من مصدر إلكتروني واحد قابل للتنزيل وتمكنهم من مقارنة القرارات التي توصلت إليها المحكمة في قضايا متعددة.

٣٦ - ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، اضطلع قضاة محكمة تصريف الأعمال المتبقية بعدة أنشطة للتوعية، تشمل ندوة نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في فيينا، برعاية الوزارة الاتحادية لشؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا، ومجلس أوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة في السلفادور، وعدد من المنظمات غير الحكومية. وكان موضوع الندوة هو "الأطفال الذين تجندهم وتستغلهم الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة". وقدم كل من القضاة روسولو جون بانكول طومسون، ورناتيه فينتر، وشيرين فيشر، وتريزا دوهرتي، وإليزابيث ناهاميا، وإسحاق ليناولا، وواغيله دنغاي، ووكيلة الدفاع الرئيسية عروضاً منبثقة من تجربة المحكمة الخاصة واجتهادها القضائي في محاكمة متهمين بالأعمال الإرهابية.

٣٧ - واضطلع موظفو محكمة تصريف الأعمال المتبقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بأنشطة أخرى هامة للتوعية، دون أن تتكبد المحكمة أي تكاليف عنها، وتشمل ما يلي:

(أ) تباحث القاضية فينتر مع عدد من البلدان بشأن المسائل المتصلة بتعزيز حقوق الطفل، ولا سيما المسائل ذات الصلة بالجنود الأطفال والزواج المبكر. وقد تباحث القاضية وينتر مع البلدان التالية: بالاو، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وسري لانكا، وسيشيل، وغواتيمالا في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٨؛ والأرجنتين والجزائر وليسوتو في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨؛ وبنين، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسري لانكا، والسلفادور، وغينيا، وكوت ديفوار، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، والنيجر في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨؛

(ب) عروض قدمتها القاضية دوهرتي والمدعية العامة ورئيسة القلم إلى أعضاء السلك الدبلوماسي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. واستضافت سفيرة كندا لدى مملكة هولندا. وركزت العروض على "السوابق" الفقهية للمحكمة الخاصة في ما يتعلق بالجرائم الجنسية والعنف الجنساني، وكذلك إنجازات أخرى؛

(ج) محاضرات ألقته القاضية دوهرتي ورئيسة القلم على طلبة جامعة ستانفورد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن إنجازات المحكمة الخاصة لسيراليون والتحديات التي تواجهها و "السوابق" الفقهية التي توصلت إليها المحكمة؛

(د) حضور القاضية دوهرتي حلقة العمل والمؤتمر اللذين نظمتهما منظمة القانون الإنساني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وعرض القاضية دوهرتي ورقة بشأن الآليات المرتبطة بالعنف الجنساني، وتعميم طرق التصدي للعنف الجنساني في الآليات التقليدية لقطاع العدالة، واستعراضاً لأمثلة عن قمع النساء بواسطة القانون العرفي؛

(هـ) عرض ألقته القاضية فيشر على طلبة الدراسات العليا في القانون الدولي بجامعة ماينوت الوطنية في أيرلندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بشأن الاجتهادات القضائية للمحكمة الخاصة وعمل محكمة تصريف الأعمال المتبقية؛

(و) إحاطة قدمتها رئيسة القلم لمجموعة من طلبة جامعة غرب لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بشأن عمليات المحكمة الخاصة وولاية محكمة تصريف الأعمال المتبقية؛

(ز) إحاطة قدمتها رئيسة القلم لمجموعة من طلبة أكاديمية القانون الدولي بلاهاي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ بشأن أنشطة محكمة تصريف الأعمال المتبقية وسلفها المحكمة الخاصة؛

(ح) حضور القاضية دوهري حلقه دراسية بعنوان ”١٠٠ سنة من مشاركة النساء في مجال القانون“، عُقدت في المحكمة العليا في المملكة المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٩، حيث تم تقديمها في كلمة للأستاذة رونا سميث من جامعة نيوكاسل، تحدثت فيها عن أثر الاجتهاد القضائي للمحكمة الخاصة لسيراليون، ولا سيما في ما يتصل بالقانون المتعلق بالأطفال الجنود والاعتصاب والاسترقاق الجنسي والزواج القسري؛

(ط) مساهمة القاضية دوهري في آذار/مارس ٢٠١٩ في دورة التدريب والتوجيه لقضاة معيّنين حديثاً في سيراليون؛

(ي) إحاطة قدمتها رئيسة القلم لمجموعة من ١٢ صحفياً من غرب أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠١٩ بشأن السلام والعدالة والأمن وتعزيز النظام القانوني الدولي والمؤسسات ذات الصلة بالعدالة الدولية؛

(ك) إحاطة قدمتها رئيسة القلم لمجموعة أخرى من الطلبة من جامعة المكسيك في أيار/مايو ٢٠١٩ بشأن عمل المحكمة؛

٣٨ - وثُأصل المدعية العامة الاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بمسائل الادعاء العام في ما يخص إرث المحكمة الخاصة لسيراليون، وتعزيز أنشطة محكمة تصريف الأعمال المتبقية، وذلك دون أن تتحمل المحكمة أي تكاليف عن ذلك. ومن الأمثلة على ذلك حضور المدعية العامة اجتماعين عقدتهما الأكاديمية الدولية لمبادئ نورمبرغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ وفي أيار/مايو ٢٠١٩؛ ودورة تدريبية على تقنيات التحقيق، بما في ذلك بشأن ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني والأطفال، وجمع الأدلة والحفاظ عليها، عقدت في كردستان بالعراق في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ ودورة تدريبية لمحقيقي اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان في ما يتعلق بالتحقيقات، بما في ذلك إجراء المقابلات والتعامل مع ضحايا العنف الجنسي والجنساني والأطفال، وجمع الأدلة، والتقييمات الأمنية، وجريمة إلحاق الأطفال الجنود وتجنيدهم واستخدامهم.

٣٩ - واعترافاً بإسهام المدعية العامة في العدالة الدولية، تلقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ جائزة الرابطة الأمريكية للكلليات والجامعات للخريجين المميزين لعام ٢٠١٨.

٤٠ - وفي آذار/مارس ٢٠١٩، ألقى المستشار القانوني للنيابة العامة محاضرة في طلبة الدراسات العليا في كلية الحقوق بجامعة برشلونة حول موضوع ”مشاركة الضحايا في عملية العدالة الجنائية والجبر أمام المحاكم الدولية المخصصة“. وجاءت المحاضرة تلبية لدعوة من المجلس الدائم للجنة بالتعاون مع جامعة برشلونة، في إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي للمتطوعين لتقديم المعونة، وذلك دون أن تتحمل محكمة تصريف الأعمال المتبقية أي تكلفة عن ذلك.

٤١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، دعت منظمة محامون بلا حدود ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة موظف الشؤون القانونية بمكتب رئيسة القلم إلى تقديم تدريب مدته أسبوع واحد بشأن القانون الجنائي الدولي في بانغي إلى مجموعة من المحامين في أفريقيا الوسطى بهدف تسجيلهم

في قائمة المحامين الذين يحق لهم المرافعة أمام المحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى. واستند إلى الخبرة الفريدة والسوابق القضائية للمحكمة الخاصة في سيراليون وأوجه التشابه في التحديات التي تواجهها المحكمة الجنائية الخاصة الجديدة إلى جانب التحديات التي عالجتها المحكمة الخاصة في سيراليون بنجاح في الأيام الأولى لمزاولة عملها.

٤٢ - وعموجب المادة ٢٦ من النظام الأساسي لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية، نُشر في أيار/مايو ٢٠١٩ التقرير السنوي الخامس للرئيس، الذي يغطي عمليات محكمة تصريف الأعمال المتبقية في عام ٢٠١٨، وقُدِّم إلى حكومة سيراليون والأمين العام في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩، على التوالي. ووُزِع أيضاً على البعثات الدبلوماسية في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٩.

رابعا - الحالة المالية الراهنة

٤٣ - يرد في الجدولين ١ و ٢ على التوالي توزيع الاحتياجات حسب العنصر وتوافر التمويل ووجه الإنفاق.

الجدول ١

الاحتياجات حسب العنصر وتوافر التمويل

(بداورات الولايات المتحدة)

العنصر	(أ)	(ب)	(ج)	(د)=(ب)+(ج)	(هـ)
النفقات/الاحتياجات					
١ - الدوائر/القضاة/الأنشطة القضائية	٥٨٩ ٧٠٠	-	١٤٢ ١٠٠	١٤٢ ١٠٠	٥٣١ ٦٠٠
٢ - مكتب المدعية العامة	٦٣ ٠٠٠	٧ ٦٠٢	٥٥ ٣٩٨	٦٣ ٠٠٠	٦٣ ٠٠٠
٣ - قلم المحكمة	٢ ٣٣١ ٩٠٠	١ ٢٥٦ ٢٠١	١ ٠٧٠ ٢٥٧	٢ ٣٢٦ ٤٥٨	٢ ٣٠٤ ٩٠٠
المجموع الفرعي	٢ ٩٨٤ ٦٠٠	١ ٢٦٣ ٨٠٣	١ ٢٦٧ ٧٥٥	٢ ٥٣١ ٥٥٨	٢ ٨٩٩ ٥٠٠
الأموال المتاحة					
التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى				٨٣ ٣٩٩	
التبرعات المعلنة المرتقبة				٦١ ٢٠٠	
مبلغ الإعانة المالية المقبوضة				٢ ٥٣٧ ٠٠٠	
المجموع الفرعي				٢ ٦٨١ ٥٩٩	-
الفائض/(العجز)				١٥٠ ٠٤١	(٢ ٨٩٩ ٥٠٠)

(أ) وافقت عليها لجنة الرقابة.

(ب) وافقت لجنة الرقابة على ميزانية عام ٢٠٢٠. ويبلغ طلب الإعانة المالية ٢ ٨٩٩ ٥٠٠ دولار، يتألف من ٢ ٣٦٧ ٩٠٠ دولار للأنشطة غير القضائية و ٥٣١ ٦٠٠ دولار للأنشطة القضائية. وتشمل النفقات المتوقعة لعام ٢٠١٩ والبالغة ٢ ٥٣١ ٥٥٨ دولاراً اعتماداً جزئياً لأي نشاط قضائي قد يحصل خلال الأشهر المتبقية من عام ٢٠١٩. وإذا حصل أي نشاط قضائي آخر خلال تلك الفترة، فقد يلزم توفير موارد إضافية.

الجدول ٢

الاحتياجات حسب وجه الإنفاق

(بداورات الولايات المتحدة)

العنصر	(أ)	(ب)	(ج)	(د)=(ب)+(ج)	(هـ)
النفقات/الاحتياجات					
الوظائف	١ ٤٩٥ ٩٠٠	٦٢٠ ٤٤٣	٧٢٢ ٤١٥	١ ٣٤٢ ٨٥٨	١ ٤٤١ ٠٠٠
تعويضات القضاة	١٧٩ ٥٠٠	٣١ ٤٩٤	١٤٨ ٠٠٦	١٧٩ ٥٠٠	١٧٩ ٥٠٠
الاستشاريون والخبراء	٣١ ٥٠٠	٢٩ ٢٤٢	٢ ٢٥٨	٣١ ٥٠٠	٣١ ٥٠٠
السفر	٢٨٨ ٠٠٠	٥١ ٠٢٢	٥٨ ٩٧٨	١١٠ ٠٠٠	٢٦٨ ٣٠٠
الخدمات التعاقدية	٥٨٧ ٧٠٠	٣٦٢ ٤٨٨	١٧٥ ٢١٢	٥٣٧ ٧٠٠	٥٨٧ ٧٠٠
مصرفات التشغيل العامة	٣٨٢ ٠٠٠	١٥٩ ٩٦٦	١٥٠ ٠٣٤	٣١٠ ٠٠٠	٣٧١ ٥٠٠
اللوازم والمواد	١٥ ٠٠٠	٥ ٥١٢	٩ ٤٨٨	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠
الأثاث والمعدات	٥ ٠٠٠	٣ ٦٣٦	١ ٣٦٤	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	٢ ٩٨٤ ٦٠٠	١ ٢٦٣ ٨٠٣	١ ٢٦٧ ٧٥٥	٢ ٥٣١ ٥٥٨	٢ ٨٩٩ ٥٠٠

(أ) وافقت عليها لجنة الرقابة.

(ب) وافقت لجنة الرقابة على ميزانية عام ٢٠٢٠. ويبلغ طلب الإعانة المالية ٢ ٨٩٩ ٥٠٠ دولار، يتألف من ٢ ٣٦٧ ٩٠٠ دولار للأنشطة غير القضائية و ٥٣١ ٦٠٠ دولار للأنشطة القضائية. وتشمل النفقات المتوقعة لعام ٢٠١٩ والبالغة ٢ ٥٣١ ٥٥٨ دولاراً اعتماداً جزئياً لأي نشاط قضائي قد يحصل خلال الأشهر المتبقية من عام ٢٠١٩. وإذا حصل أي نشاط قضائي آخر خلال تلك الفترة، فقد يلزم توفير موارد إضافية.

٤٤ - واستمدت الافتراضات التي تشكل أساس الميزانية من عمليات محكمة تصريف الأعمال المتبقية. وهي تخضع لاستمرار المحكمة في الاضطلاع بمهامها في مقرها المؤقت في لاهاي، ولها مكتب فرعي في فريتاون لإدارة المهام، بما في ذلك حماية الشهود والضحايا وتقديم الدعم لهم، ومسائل الدفاع، وتنسيق المسائل المتعلقة بالأشخاص المدانين من قبل المحكمة الخاصة لسيراليون.

٤٥ - ويضم مكتب محكمة تصريف الأعمال المتبقية في لاهاي ست وظائف، هي: رئيسة القلم (مد-٢)؛ ومستشار قانوني للادعاء (ف-٤)؛ وموظف للشؤون القانونية (ف-٤) في مكتب رئيسة القلم؛ وموظف لشؤون المحفوظات (ف-٢)؛ ومدير مكتب (ف-٢)؛ وموظف قانوني معاون (ف-١). وبالإضافة إلى ذلك، تُمول وظيفة واحدة (من الرتبة المحلية) لتقديم المساعدة المؤقتة العامة المساعدة في مجال المحفوظات. ويضم المكتب الفرعي للمحكمة في فريتاون من سبع وظائف، هي: كبير الموظفين القانونيين (ف-٤)؛ وموظف قانوني معاون للدفاع (ف-١)؛ وثلاثة موظفين مشرفين على حماية الشهود ودعمهم/موظفين مكلفين بالحماية (موظفون فنيون وطنيون)؛ ومساعد إداري (من الرتبة المحلية)؛ وعامل نظافة (الرتبة المحلية). وتعتمد المحكمة على الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل، وخدمات الخبراء، والمتدربين الداخليين، والخدمات المقدمة مجاناً من أجل الصالح العام لتكملة مواردها من الموظفين، عند الاقتضاء. ويتضمن المرفق الثالث لهذا التقرير تفاصيل عن الاحتياجات من الموظفين حسب الفئة والرتبة والموقع لعام ٢٠٢٠.

خامسا - تدابير تعزيز الكفاءة

٤٦ - نظرت محكمة تصريف الأعمال المتبقية في توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن ضرورة قيام المحكمة بما يلي: (أ) تكثيف جهود جمع الأموال وتوسيع قاعدة الجهات المانحة لها وابتداع نهج أكثر ابتكاراً لجمع الأموال (A/73/580، الفقرة ٨)؛ (ب) واعتماد نهج أكثر واقعية لإزاء ميزنة الأنشطة القضائية، وطلب موارد للأنشطة القضائية تستند إلى التجارب السابقة وأفضل التوقعات المتاحة وتحديد أوجه الكفاءة العملية وتخفيض تكاليف عملياتها دون المساس بالاحتياجات القضائية للمحكمة (المرجع نفسه، الفقرتان ١٢ و ١٦)؛ (ج) والحد من احتياجات السفر لضمان أن يرتبط أي سفر مباشرة بوظائف المحكمة الأساسية (المرجع نفسه، الفقرة ١٣)؛ (د) وإعادة أي رصيد غير مستعمل من أموال سلطة الالتزام، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٢ ألف (المرجع نفسه، الفقرة ١٨).

٤٧ - وبالإضافة إلى أنشطة جمع الأموال المبينة في القسم السادس أدناه، واصلت محكمة تصريف الأعمال المتبقية استعراض استراتيجيتها المتعلقة بجمع التبرعات من خلال خفض السفر المتصل بجمع الأموال وزيادة استخدام حسابها على موقع Twitter لتعزيز التعريف بوضعها المالي والسعي للحصول على تبرعات، وبذلك اتسع نطاق التعريف بالمحكمة. وقد اعتمدت المحكمة نهجاً أكثر ابتكاراً لجمع الأموال عن طريق التماس مساعدة المسؤولين الحكوميين من أجل تيسير وصول المحكمة إلى المحافل الرفيعة المستوى لتعزيز عملها وطلب الدعم المالي. واستهدفت المحكمة أيضاً تجمعات إقليمية كوسيلة لتعزيز كفاءة استخدام الوقت والموارد المحدودة المتاحة لجمع الأموال. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو ٢٠١٩، بمساعدة سفير جنوب أفريقيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى هولندا، أطلعت رئيسة القلم سفراء أكثر من ٢٥ دولة عضو في حركة بلدان عدم الانحياز زائد الصين على أهمية ولاية محكمة تصريف الأعمال المتبقية والتحديات التي تواجهها. وتستخدم لجنة الرقابة بالمحكمة منتدياتها الرفيعة المستوى لإبراز أهمية المحكمة بهدف تشجيع الدول على تقديم الدعم المالي لها.

٤٨ - ولا يزال اعتماد نهج أكثر واقعية في ميزنة الأنشطة القضائية التي تضطلع بها آلية تصريف الأعمال المتبقية يمثل تحدياً بسبب الغموض المحيط بطبيعة تلك الأنشطة وتوقيت حدوثها، التي سيحصل بعضها وفقاً لما يصدر عن أولئك المدانين من أفعال، أو في حالة القبض على السيد كوروما، الذي ما زال هارباً. ورأت محكمة تصريف الأعمال المتبقية، في ضوء التحدي الكبير المتمثل في تعبئة موارد طوعية للوفاء بالتزاماتها بموجب نظامها الأساسي، أنه من الضروري وفي صالح العدالة توقع إمكانية حدوث أنشطة قضائية والاستعداد للتعامل معها، حال وأثناء حدوثها. وفي ما يتعلق بإجراءات إعادة النظر المتوقعة المبينة في الفقرة ٢١ أعلاه، فقد اعتمدت محكمة تصريف الأعمال المتبقية نهجاً محافظاً لدى النظر في الاحتياجات من الموارد ذات الصلة. ويتألف إعادة النظر في إجراءات الحكم من عدة مراحل. فبمجرد أن يقدم أحد السجناء طلب إعادة نظر، يجوز لرئيس المحكمة أن يبت فيما إذا كان الطلب له وجهته، وإذا ما كان عقد جلسة استماع كاملة ضرورياً. وفي ضوء القيود المالية التي تواجهها المحكمة وعدم اليقين الذي يكتنف كيفية تحديد مثل هذا الطلب، لم تنظر المحكمة في ما يتعلق بميزانياتها سوى في متطلبات المرحلة الأولى لهذه الإجراءات. ومع ذلك، إذا أمر الرئيس بعقد جلسة كاملة في عام ٢٠٢٠، ستقتضي الحاجة إتاحة أموال إضافية لدعم هذه الأنشطة القضائية.

٤٩ - وسعيًا لاعتماد نهج أكثر واقعية إزاء ميزنة الأنشطة القضائية، لم تُدرج في الميزانية أنشطة قضائية مكلفة، مثل إمكانية محاكمة الهارب، السيد كوروما، إذا كان لا يزال على قيد الحياة، واعتقاله.

٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، أسهم الوقوف على أوجه التوفير في تحديد الاحتياجات من الميزانية لعام ٢٠٢٠ في تخفيض الميزانية بمبلغ ١٠٠ ٨٥ دولار (يضم ٢٧ ٠٠٠ دولار أساساً بسبب انخفاض تكاليف الموظفين المرتبط بانخفاض الالتزامات الضريبية، وانخفاض في تسوية مقر العمل وارتفاع قيمة عملة دولار الولايات المتحدة؛ و ١٠٠ ٥٨ دولار بسبب انخفاض الميزانية المرصودة للأنشطة القضائية). وتقوم المحكمة أيضاً، حتى لا تزيد في ميزانيتها الأساسية، بأنشطة منفصلة لجمع التبرعات الغرض منها جمع أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ دولار لإتاحة محفوظاتها العامة في سيراليون، وفقاً لالتزامها بموجب المادة ٧ (٢) من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، واستكمال أسطولها المحدود من المركبات، التي تجاوزت كلها تقريباً مدة صلاحيتها. وقد اتصلت محكمة تصريف الأعمال المتبقية بالحكومة الهولندية لتزويدها بميز مكتبي بدون إيجار. ويجري النظر في طلب المحكمة. وإذا وافقت الحكومة الهولندية على هذا الطلب، فسيؤدي ذلك إلى تحقيق وفورات تقدر بمبلغ ٣٤ ٠٠٠ دولار سنوياً بموجب ترتيب التقاسم الإداري مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ولتحقيق مزيد من الوفورات في إطار هذا الترتيب، التمسست محكمة تصريف الأعمال المتبقية أيضاً تخفيضاً لتكلفة خدمات تكنولوجيا المعلومات التي تتلقاها من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية. وسوف تستمر المشاورات في هذا الصدد.

٥١ - ولا تزال محكمة تصريف الأعمال المتبقية ملتزمة بزيادة الكفاءة من خلال تقاسم الترتيبات الإدارية وهيكل الموظفين. ويشترك المكتب الفرعي للمحكمة في فريتاوان في موقع واحد مع وحدة الشهود الوطنية، ويشترك مقرها المؤقت في لاهاي في موقع واحد مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ويتلقى دعماً إدارياً ولوجستياً منها على أساس استرداد التكاليف. ويجري العمل بهذه الترتيبات الإدارية دون المساس بولايات الكيانات المعنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يتعلق التأزر وتوفير التكاليف المكتسبان من تلك الترتيبات بالتعاون والمساعدة الإضافية التي يقدمها خبراء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (دون أي تكلفة إضافية) في ما يتعلق بالتقييم الجاري لاحتياجات الحفظ الرقمي لبيانات المحكمة وتحديث تكنولوجيا المعلومات فيها، كما هو مبين في الفقرة ٣٤ أعلاه.

٥٢ - وفي ما يتعلق بملاك الموظفين، لا يزال اتخاذ تدابير لتحقيق الكفاءة مستمراً، حيث إن رئيسة قلم المحكمة هي الوحيدة بين كبار موظفي محكمة تصريف الأعمال المتبقية التي تعمل على أساس التفرغ. أما رئيس المحكمة وقضاؤها (الذين يُستدعون من قائمة القضاة المؤهلين للعمل في المحكمة عند الاقتضاء) والمدعية العامة ووكيل الدفاع الرئيسي فيعملون جميعاً عن بُعد وعند الضرورة فقط، ويتقاضون أجورهم على أساس تناسبي.

٥٣ - وتعتمد محكمة تصريف الأعمال المتبقية أيضاً على المتعاقدين لفترات قصيرة والمساعدة المجانية والمتدربين الداخليين لتكملة مواردها من الموظفين. واحتفظت المحكمة كذلك بخدمات فنيين متخصصين، ومنهم على سبيل المثال موظف صحفي ومستشار لشؤون السجون، ويطلب إليهم العمل على أساس مخصص فقط عند الضرورة وتدفع أجورهم على أساس تناسبي. وفي ما يخص الدعم العيني الذي تتلقاه محكمة تصريف الأعمال المتبقية، يواصل المراجع العام للحسابات في جنوب أفريقيا إجراء المراجعة السنوية لحسابات المحكمة مجاناً. وقد روجعت حسابات عام ٢٠١٧ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وقُدم تقرير مراجعة الحسابات إلى رئيس لجنة الرقابة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ويتضمن تقرير مراجعة الحسابات رأياً

غير مشفوع بتحفظات، مما يشير إلى أن البيانات المالية تعرض الوضع المالي لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية بأمانة من جميع النواحي المادية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، سُرّاج حسابات عام ٢٠١٨. وتقدم حكومة سيراليون مساهمات عينية تشمل توفير حيز مكتبي مجاني ورصد الإفراج المبكر المشروط عن سجناء محكمة تصريف الأعمال المتبقية في سيراليون. وتنفذ حكومة المملكة المتحدة الحكم الصادر بحق السيد تايلور مجاناً لصالح المحكمة. وتحفظ الحكومة الهولندية بمحفوظات محكمة تصريف الأعمال المتبقية مجاناً. وباستثناء تكلفة الرعاية، تتكفل حكومة رواندا بجميع التكاليف الأخرى المتصلة بتنفيذ الأحكام الصادرة في حق سجناء محكمة تصريف الأعمال المتبقية في رواندا.

٥٤ - وفي ما يتعلق بالسفر، من الصعب تحقيق أوجه الكفاءة في ضوء المهام المطلوبة للسفر. ومن أمثلة هذه المهام الإشراف على بعض جوانب تنفيذ الأحكام وحماية الشهود. وبالرغم من هذه التحديات، واصلت المحكمة اتخاذ تدابير تحقيق الكفاءة في ما يتعلق بالسفر من خلال الجمع بين البعثات الرسمية وأداء مهام المحكمة بالاقتران مع السفر المشمول برعاية طرف ثالث. وفي ما يتعلق بعام ٢٠٢٠، خفضت المحكمة ميزانية السفر الخاصة بها بحوالي ٣٠٠ ٢٠ دولار مقارنة بالاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٩.

٥٥ - أما الرصيد غير المنفق من الإعانة المالية لعام ٢٠١٦ البالغ ١٠٠ ٩٩٤ دولار، فقد أُعيد وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ ألف. وتم ترحيل الرصيد غير المنفق لعام ٢٠١٧ البالغ ٥٩٥ ٦٣ دولاراً إلى عام ٢٠١٨. وتتوقع المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية أنه، من ضمن أموال سلطة الالتزام البالغ مقدارها ٥٣٧ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠١٩، سيُطلب مبلغ قدره ٩٥٩ ٣٨٦ دولاراً للاعتمادات المرصودة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وبناء على ذلك، سيسلّم القسط غير المنفق المتوقع من أموال سلطة الالتزام، بما في ذلك الرصيد غير المنفق البالغ ٥٩٥ ٦٣ دولاراً من عام ٢٠١٧، في سياق تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٩-٢٠١٨. ويرد في المرفق الرابع بيان تفصيلي وتحليل لأموال سلطة الالتزام المقبوضة والمخصّصة.

سادسا - جمع الأموال والعلاقات الدبلوماسية

٥٦ - لا تزال الحالة المالية للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية تثير بالغ القلق لدى الأمم المتحدة وحكومة سيراليون والجهات الرئيسية المسؤولة عن المحكمة ولجنة الرقابة.

٥٧ - وقد وجه الأمين العام رسائل نداء إلى جميع الدول الأعضاء في أيار/مايو ٢٠١٩ للحصول على دعمها المالي. ودأبت حكومة سيراليون أيضاً على عقد اجتماعات ثنائية مع الدول الأعضاء لالتماس الدعم المالي للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

٥٨ - واجتمعت لجنة الرقابة مع الموظفين، أثناء زيارتها السنوية إلى لاهاي في حزيران/يونيه ٢٠١٩، التي لم تتكبد المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية أي تكلفة عنها، وشكرتهم على عملهم الشاق وأطلعته على التحديات التي تواجه تأمين التبرعات، وعلى الجهود المتواصلة التي تبذل لجمع الأموال.

٥٩ - واضطلع المسؤولون الرئيسيون والموظفون في المحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية بأنشطة لجمع الأموال في بروكسل وفريتاون ولاهاي ونيويورك بغية توسيع قاعدة الجهات المانحة وحشد الدعم المالي. وتتيح اجتماعات جمع التبرعات الفرصة لإطلاع المحاورين على العمل الهام الذي تضطلع به المحكمة والتحديات المالية التي تواجهها. ومن المتوقع عقد أكثر من ٨٠ اجتماعاً ثنائياً لجمع الأموال في عام ٢٠١٩.

٦٠ - وفي الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عقدت الاجتماعات التالية:

(أ) في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أطلقت المنظمة غير الحكومية "لا سلام بدون عدالة" الأعضاء الـ ٢٨ في الفريق العامل المعني بالقانون الدولي العام التابع للاتحاد الأوروبي في بروكسل على الولاية الهامة التي تضطلع بها المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية والتحديات التي تواجهها والحاجة إلى تقديم تبرعات لدعم عمليات المحكمة؛

(ب) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عقدت رئيسة القلم والمدعية العامة اجتماعات ثنائية في لاهاي مع ممثلي الاتحاد الروسي، والأردن، وأوكرانيا، والسنغال، وسويسرا، والصين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والهند، وهولندا، وفي بروكسل مع ممثلي باراغواي، وتشاد، وزامبيا، وسنغافورة، وسيراليون، وغامبيا، وهندوراس.

٦١ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، عقدت الاجتماعات الثنائية التالية مع ممثلي البلدان التالية في لاهاي: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوكرانيا، وأيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبيلاروس، والجزائر، وتشيكيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والداغرك، ورواندا، ورومانيا، وسري لانكا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وقبرص، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولافتيا، ولبنان، وليتوانيا، ومالطة، وماليزيا، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والنرويج، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان. وفي نيويورك، عقدت اجتماعات مع ممثلي البلدان التالية: ألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وسيراليون، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكندا، وكوت ديفوار، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٦٢ - ومن المزمع أيضاً عقد اجتماعات ثنائية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩ مع ممثلي البعثات الدائمة التالية في بروكسل: آيسلندا، وبوتسوانا، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وجامايكا، وجزر سليمان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا، وفيجي، وكمبوديا، والكونغو، ومنغوليا، وموريتانيا، وميانمار، ونيبال.

٦٣ - وبالإضافة إلى الإحاطة الدبلوماسية في أيار/مايو ٢٠١٩ التي أطلقت خلالها رئيسة القلم سفراء أكثر من ٢٥ دولة عضواً من حركة بلدان عدم الانحياز والصين في لاهاي، ستستضيف سفارة كندا في لاهاي، بالنيابة عن المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، جلسة إحاطة دبلوماسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٦٤ - وعلاوة على ذلك، حضر أيضاً مسؤولون من المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية اجتماعات ولقاءات لتعزيز عمل المحكمة. وفي هذا الصدد، حضرت رئيسة القلم، ممثلة الرئيس، العديد من الاجتماعات والاحتفالات باسم المحكمة، منها الحدث الذي نظمته المؤسسة الأفريقية للقانون الدولي في قصر السلام في لاهاي، في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، إلى جانب القاضي ريتشارد لوسيك، وحفلاً نظمته للمحكمة الجنائية الدولية بمناسبة افتتاح سنتها القضائية لعام ٢٠١٩ في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ في لاهاي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قام نائب الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة بزيارة إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، قامت النائبة

العامية لسيراليون، بريسيل شوارتز، بزيارة إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، واستقبلتها رئيسة قلم المحكمة.

٦٥ - وعلى الرغم من تلك الجهود، إضافة إلى عقد خمس جولات من النداءات الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة في الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩، واعتماد استراتيجيات مبتكرة لجمع الأموال، وعقد أكثر من ٣٦٥ اجتماعاً لجمع الأموال وجلسات إحاطة دبلوماسية منذ أن بدأت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية مزاولة أعمالها في عام ٢٠١٤، فإن الحالة المالية للمحكمة لا تزال سيئة مع وجود احتمالات ضئيلة بالحصول على تبرعات في المستقبل.

سابعاً - ترتيبات تمويل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون في المستقبل

٦٦ - لا يزال الأمين العام يشعر بالقلق إزاء تمويل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في المستقبل. ف منذ عام ٢٠١٥، لم تلق المحكمة تبرعات كافية للاضطلاع بعملها، واضطرت إلى الاعتماد على الإعانات المالية المقدمة من الجمعية العامة. ويشاطر الأمين العام اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قلقها إزاء مدى استدامة التبرعات المقدمة لتمويل أنشطة المحكمة (A/73/580، الفقرة ١٩). ولقد قامت الأمانة العامة باستكشاف خيارات بديلة لتمويل المحكمة، بما يتسق مع المادة ٣ من الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، ومع استنتاجات وتوصيات اللجنة الاستشارية (A/67/648، الفقرة ٢٢؛ و A/70/7/Add.30، الفقرة ٢١؛ و A/71/613، الفقرتان ٢٢ و ٢٣؛ و A/72/7/Add.20، الفقرتان ٢٢ و ٢٣؛ و A/73/580، الفقرة ١٩)، التي أقرتها الجمعية العامة في قراراتها ٢٤٦/٦٧ و ٢٤٨/٧٠ ألف و ٢٧٢/٧١ ألف و ٢٦٢/٧٢ ألف و ٢٧٩/٧٣ ألف.

٦٧ - ويعرب الأمين العام عن امتنانه لتأييد الجمعية العامة لما تقدمه الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين من دعم لوجستي وإداري إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، على أساس استرداد التكاليف، عند الاقتضاء ودون المساس بولاية أي من الكيانين المعنيين.

٦٨ - وقد سبق للجنة الاستشارية أن اقترحت إمكانية إدماج المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في ترتيبات تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية (A/67/648، الفقرة ٢٢). ولا تزال الآراء متباينة، بما يشمل وجود تحفظات لدى بعض أعضاء مجلس الأمن في ما يتعلق بفكرة إدماج المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية. وينوه الأمين العام في هذا الصدد إلى أن المجلس هو الجهاز الأصلي للآلية الدولية لتصريف الأعمال والهيئة الحكومية الدولية التي أسندت إليها ولاية إنشاء المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

٦٩ - وستواصل الأمانة العامة سعيها إلى تقييم إمكانية تحقيق قدر أكبر من أوجه الكفاءة والوفورات ووفورات الحجم الممكنة، بطرق منها إقامة صلة أوثق بين المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، عند الاقتضاء ودون المساس بولاية وهوية أي من المؤسستين، مما لا يؤدي إلى دمجهما. ولا يزال الأمين العام يعتقد، كما أكد في تقريره الذي قدمه إلى مجلس الأمن عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقر آلية (آلتي) تصريف الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين (S/2009/258)، أنه سيكون هناك شيء من المنطق، وربما وفورات حجم، في إبقاء الباب مفتوحاً أمام ربط آليات الأعمال المتبقية بمركز إداري مشترك واحد في مرحلة ما في المستقبل.

ثامنا - التزامات نهاية الخدمة

٧٠ - في حالة عدم تلقي التمويل اللازم لعام ٢٠٢٠، لن يكون من الممكن تمديد عقود الموظفين، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى استحقاق مدفوعات التزامات نهاية الخدمة للموظفين. وتشمل تلك الالتزامات استحقاقات ومزايا الموظفين المستحقة الدفع عند انتهاء الخدمة، والتي تبلغ قرابة ٢٤٠ ٠٠٠ دولار.

٧١ - ولا يحق للقضاة والمدعية العام ووكيل الدفاع الرئيسي الحصول على استحقاقات انتهاء الخدمة. ومع ذلك، قد تتحمل المحكمة المسؤولية عن أي التزامات غير مسددة عند إغلاق المحكمة.

٧٢ - وقد تنشأ التزامات إضافية عن وقف أنشطة حماية الشهود ومؤازرتهم وتنفيذ الأحكام القضائية، وعن الالتزامات غير المسددة للبايعين والمتعاقدين والأطراف الأخرى.

تاسعا - الخلاصة والتوصيات

٧٣ - استخدمت المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية سلطة الدخول في التزامات بحكمة، واستناداً إلى التوقعات الحالية والنفقات حتى الآن، فإنها تتوقع أنه، من ضمن مبلغ ٢ ٥٣٧ ٠٠٠ دولار المتلقى عام ٢٠١٩ في إطار سلطة الالتزام، سيُستخدم مبلغ قدره ٢ ٣٨٦ ٩٥٩ دولاراً، وأن يُبلغ عنه في سياق تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٧٤ - وترى الأمانة العامة أنه لا توجد خيارات بديلة إضافية لاستكشافها في ما يتعلق بترتيبات تمويل المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية في المستقبل. وفي ضوء المشاورات مع أعضاء مجلس الأمن والاحتمالات الضئيلة لتلقي تبرعات في المستقبل، فإن التمويل البديل الذي من شأنه أن يضع المحكمة على أساس تمويل مضمون هو التمويل من الأمم المتحدة وتقديم الدعم اللوجستي والإداري إلى المحكمة من قبل الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

٧٥ - ونظراً لعدم وجود تبرعات كافية ومتواصلة تتيح للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية الاضطلاع بولايتها، يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة ما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بتقرير الأمين العام؛

(ب) أن توافق على تقديم إعانة مالية بمبلغ ٢ ٨٩٩ ٥٠٠ دولار (٢ ٣٦٧ ٩٠٠ دولار للأنشطة غير القضائية و ٥٣١ ٦٠٠ دولار للأنشطة القضائية) للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ إلى المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية لسيراليون، على أن يكون من المفهوم أن أي تبرعات ترد ستحد من استخدام التمويل الذي توفره الأمم المتحدة، ويبلغ عنها في تقارير الأداء عن الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠؛

(ج) أن تخصص مبلغاً قدره ٢ ٨٩٩ ٥٠٠ دولار كإعانة مالية للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية لسيراليون في إطار الباب ٨، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠.

المرفق الأول

الأموال المتاحة والنفقات الفعلية للمحكمة الخاصة لتصفير الأعمال المتبقية
لسيراليون في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

ألف - الإيرادات في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

(بـدولارات الولايات المتحدة)

٥٨ ١٥٣	الرصيد النقدي المرّحل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩
٢٥ ٢٤٦	الإيرادات الأخرى الواردة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩
٦١ ٢٠٠	المساهمات المتوقعة والتعهدات، من ١ تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩
٢ ٥٣٧ ٠٠٠	مبلغ الإعانة المالية المقبوض
٢ ٦٨١ ٥٩٩	المجموع

باء - النفقات في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

(بـدولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المدفوع	الالتزامات	مجموع النفقات	
(أ)	(ب)	(ج)=(أ)+(ب)	
١٩٨ ٩٤٥	-	١٩٨ ٩٤٥	كانون الثاني/يناير
١٩٧ ٢٣٤	-	١٩٧ ٢٣٤	شباط/فبراير
٢٠٠ ٥٥١	-	٢٠٠ ٥٥١	آذار/مارس
١٩٨ ٢٨٣	-	١٩٨ ٢٨٣	نيسان/أبريل
١٦٦ ٦٦٩	-	١٦٦ ٦٦٩	أيار/مايو
٢٣٩ ٩٥٦	٦٢ ١٦٥	٣٠٢ ١٢١	حزيران/يونيه
-	-	-	تموز/يوليه
-	-	-	آب/أغسطس
-	-	-	أيلول/سبتمبر
-	-	-	تشرين الأول/أكتوبر
-	-	-	تشرين الثاني/نوفمبر
-	-	-	كانون الأول/ديسمبر
١ ٢٠١ ٦٣٨	٦٢ ١٦٥	١ ٢٦٣ ٨٠٣	المجموع

المرفق الثاني

احتياجات محكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون لعام ٢٠٢٠
حسب وجه الإنفاق: الإجراءات غير القضائية والإجراءات القضائية

الإجراءات غير القضائية	الإجراءات القضائية	المجموع
(أ)	(ب)	(ج)=(أ)+(ب)
١ ٣٠٨ ٦٠٠	١٣٢ ٤٠٠	١ ٤٤١ ٠٠٠
٤٩ ٨٠٠	١٢٩ ٧٠٠	١٧٩ ٥٠٠
٣١ ٥٠٠	—	٣١ ٥٠٠
١١٠ ٣٠٠	١٥٨ ٠٠٠	٢٦٨ ٣٠٠
٥٣٧ ٧٠٠	٥٠ ٠٠٠	٥٨٧ ٧٠٠
٣١٠ ٠٠٠	٦١ ٥٠٠	٣٧١ ٥٠٠
١٥ ٠٠٠	—	١٥ ٠٠٠
٥ ٠٠٠	—	٥ ٠٠٠
٢ ٣٦٧ ٩٠٠	٥٣١ ٦٠٠	٢ ٨٩٩ ٥٠٠
الوظائف		
تعويضات القضاة		
الاستشاريون والخبراء		
السفر		
الخدمات التعاقدية		
مصروفات التشغيل العامة		
اللوازم والمواد		
الأثاث والمعدات		
المجموع		

المرفق الثالث

الاحتياجات من الموظفين

ألف - الاحتياجات من الموظفين للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون في عام ٢٠٢٠ على أساس التفرغ

الموقف	و أ ع	مد-٢	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	الفئة الفنية والفئات العليا				الموظفون الوطنيون	
							المجموع الفرعي	موظف فني وطني	الرتبة المحلية	المجموع الفرعي	المجموع	
لاهاي	-	١	٢	-	٢	١	٦	-	-	-	٦	
فريتاون	-	-	١	-	-	١	٢	٣	٢	٥	٧	
المجموع	-	١	٣	-	٢	٢	٨	٣	٢	٥	١٣	

ملاحظة: بالإضافة إلى ١٣ وظيفة بدوام كامل، ستوفر وظيفة واحدة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة (الرتبة المحلية) الدعم الإضافي في مجال المحفوظات.

باء - الاحتياجات من الموظفين للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون في عام ٢٠٢٠ حسب الموقع والعنصر (يُختارون من القائمة عندما يقتضي النشاط القضائي ذلك)

الموقع والعنصر	و أ ع	مد-٢	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	الفئة الفنية والفئات العليا				الموظفون الوطنيون	
							المجموع الفرعي	موظف فني وطني	الرتبة المحلية	المجموع الفرعي	المجموع	
لاهاي												
الإجراءات القضائية	٣	-	١	١	-	-	٥	-	٥	٥	١٠	
الإجراءات غير القضائية ^(١)	٢	-	-	-	-	-	٢	-	-	-	٢	
المجموع	٥	-	١	١	-	-	٧	-	٥	٥	١٢	

(أ) من المتوقع أن يُطلب من الرئيس والمدعي العام القيام بأنشطة قضائية، إذا لزم الأمر.

المرفق الرابع

مجموع الأموال مقابل النفقات الفعلية - للمهام القضائية وغير القضائية، للفترة ٢٠١٩-٢٠١٤

(بداويات الولايات المتحدة)

السنة	(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)	(و)	(ز)=(هـ)+(و)	(ح)=(ب)+(ج)+(د)	(ط)	(ي)=(ز)-(ط)
٢٠١٤ (ب)	٢١٢٨٧٠٠		٣٣٧٠ ٢٦٨	(١٢٥ ٣٥٧)	-	-	-	٣٢٤٤ ٩١١	٢٠٩٨ ٣١٥	١ ١٤٦ ٥٩٦
٢٠١٥	٣٤٥٤ ٠٠٠	١ ١٤٦ ٥٩٦	٢ ٦٨١ ٤٢٣	(٦٨ ٨٢٥)	-	-	-	٣٧٥٩ ١٩٤	٢ ٥٦٩ ٣٥٥	١ ١٨٩ ٨٣٩
٢٠١٦	٣ ٥٩٦ ٣٠٠	١ ١٨٩ ٨٣٩	٢٧ ٤٦٢	١ ٨٣٤	٢ ٤٣٨ ٥٠٠	(٩٩٤ ١٠٠)	١ ٤٤٤ ٤٠٠	٢ ٦٦٣ ٥٣٥	٢ ٧١٨ ٠٥٨	(٥٤ ٥٢٣)
٢٠١٧	٢ ٩٨٠ ٥٠٠	(٥٤ ٥٢٣)	١ ٦٤ ٩٤٢	(٩٥ ٥٤٣)	٢ ٨٠٠ ٠٠٠	-	٢ ٨٠٠ ٠٠٠	٢ ٨١٤ ٨٧٦	٢ ٧٥١ ٢٨١	٦٣ ٥٩٥
٢٠١٨	٢ ٩٦٥ ٩٠٠	٦٣ ٥٩٥	٢ ٦٤ ١٠٢	٣٢ ١٨٦	٢ ٣٠٠ ٠٠٠	-	٢ ٣٠٠ ٠٠٠	٢ ٦٥٩ ٨٨٣	٢ ٦٠١ ٧٣٠	٥٨ ١٥٣
٢٠١٩ (ج)	٢ ٩٨٤ ٦٠٠	٥٨ ١٥٣	٦١ ٢٠٠	٢٥ ٢٤٦	٢ ٥٣٧ ٠٠٠	(١٥٠ ٠٤١)	٢ ٣٨٦ ٩٥٩ ^(د)	٢ ٥٣١ ٥٥٨	٢ ٥٣١ ٥٥٨	-

(أ) وافقت عليها لجنة الرقابة.

(ب) بدأت المحكمة الخاصة لتصفيف الأعمال المتبقية لسيراليون مزاولة أعمالها في عام ٢٠١٤.

(ج) يمثل الحالة الراهنة حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٩. أما الأرقام المتعلقة بأي تبرعات استُلمت فعلياً والنفقات الفعلية لمدة سنة كاملة ومبلغ الإعانة المالية الذي ستعتمده الجمعية العامة والرصيد غير المنفق في عام ٢٠١٩، فإنها ستتاح عند نهاية السنة.

(د) تتوقع المحكمة الخاصة لتصفيف الأعمال المتبقية أنه، من ضمن سلطة الالتزام البالغ مقدارها ٢ ٥٣٧ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠١٩، سيُطلب مبلغ قدره ٢ ٣٨٦ ٩٥٩ دولاراً للاعتمادات المرصودة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.